



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الإقتصادي الفرعي

"النقل البحري والمواني"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

منى المزايذة

حزيران 2011

قائمة المحتويات:

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (النقل البحري والموانئ)
- 4..... مقدمة
- 6..... أهم مؤشرات قطاع النقل البحري والموانئ

قائمة الجداول:

- 3..... جدول (1) تعريفات
- 8..... جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع النقل البحري والموانئ الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 9..... جدول (3) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع النقل البحري والموانئ من الاستهلاك الكلي
- 10..... جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع النقل البحري والموانئ من الاستهلاك الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

- 11..... الشكل (1) مدخلات قطاع النقل البحري والموانئ حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (النقل البحري والموانئ)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 7 قطاعات فرعية تمثل قطاع النقل، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية، وبعد دراسة وتحليل قطاع النقل البحري والموانئ استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل البحري والموانئ في الناتج المحلي الإجمالي 0.19%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل البحري والموانئ في الإنتاج الكلي 0.24%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع النقل البحري والموانئ 2.9% ضمن قطاعات النقل.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل البحري والموانئ في الصادرات الوطنية 0.97%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل البحري والموانئ في تعويضات العاملين 0.11%.
- كان قطاع النقل البري (المحلي) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع النقل البحري والموانئ نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.
- كان قطاع المنتجات النفطية المكررة (المستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع النقل البحري والموانئ نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.



جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والرواتب الإضافية والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل باقي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم إستيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر ▪ الاستهلاك الحكومي ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ▪ التغير في المخزون ▪ الصادرات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

المقدمة:

يعتبر قطاع النقل العصب الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، ويعتمد تطور وتوسع أي قطاع اقتصادي أو إجتماعي على مدى تجاوب قطاع النقل والتخزين مع متطلبات التوسع والتطور لذلك القطاع. وقطاع النقل كسائر القطاعات الأخرى يتركز على محورين هما القطاع الحكومي والقطاع الخاص ونجاحه يعتمد على تحقيق التكامل والإنسجام بين هذين القطاعين.

ولقد إستثمر الأردن خلال العقد الماضي بشكل كبير في تطوير قطاع النقل، وزيادة شبكة الطرق، وإدخال التحسينات على الشبكات اللوجستية. ورغم هذه الإنجازات، يبقى القطاع بحاجة للمزيد من الجهود لتمكينه من لعب دور إيجابي ومحفز للتنمية، وذلك من خلال تطوير خدمات النقل العام بكافة قطاعاته وصولاً إلى شبكة نقل متطورة وبخدمات كفوءة من خلال تسريع عمليات التنظيم للقطاع وتحفيز الإستثمار فيه.

ولإدراك أهمية وضع سياسة ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع النقل في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية كأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 7 قطاعات فرعية تمثل قطاع النقل. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات ورسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك إستخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع النقل البحري والموانئ إستناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن قطاعات النقل والمتمثل نشاطه في النقل البحري والنقل المائي الداخلي.

أهم مؤشرات قطاع النقل البحري والموانئ:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي 6.59% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل البحري والموانئ في الناتج المحلي الإجمالي 0.19% محتلاً بذلك المرتبة 55 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة قطاعات النقل 7.43% من مجموع الانتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع النقل البحري والموانئ المرتبة 57 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.24%، والمرتبة 5 من أعلى قطاعات النقل مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 7 قطاعات فرعية بنسبة بلغت 3.20%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع النقل

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الانتاج القائم (الانتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع النقل البحري والموانئ 2.9% ضمن قطاعات النقل محتلاً المرتبة السادسة.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 13.3% لقطاعات النقل والبالغ عددها 7 قطاعات فرعية و86.7% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع النقل البحري والموانئ المرتبة 26 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.97%، واحتل المرتبة 3 من أعلى قطاعات النقل مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 7 قطاعات فرعية بنسبة 7.26%.

المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 6.94% لقطاعات النقل و 93.06% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع النقل البحري والموانئ المرتبة 65 من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.11%، و احتل المرتبة 6 من أعلى قطاعات النقل مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 7 قطاعات فرعية بنسبة 1.65%.

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع النقل البحري والموانئ الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	55
الإنتاج الكلي	57
الصادرات الوطنية	26
تعويضات العاملين	65

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



جدول (3): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع النقل البحري والموانئ من الاستهلاك الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	النقل البري	56.51
2	المنتجات النفطية المكررة	24.10
3	خدمات أخرى	6.93
4	التجارة	2.27
5	قطاع البنوك	1.15
6	خدمات الأعمال	0.88
7	خدمات الإتصالات	0.75
8	معدات النقل الاخرى	0.45
9	العقارات	0.35
10	الخدمات الحكومية	0.23
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	94.78
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	5.22
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء كان ذاتيا (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية تستخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع النقل البحري والموانئ. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع النقل البري المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع النقل البحري والموانئ مخرجاتها بنسبة 56.51%، في حين جاء قطاع المنتجات النفطية المكررة في المرتبة الثانية بنسبة 24.10%. وفي المقابل، جاء قطاع الخدمات الحكومية في المرتبة العاشرة بنسبة 0.23%.

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع النقل البحري والموانئ من الاستهلاك الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المنتجات النفطية المكررة	4.9062
2	الصناعات التحويلية الاخرى	0.2157
3	صناعة الورق ومنتجاته	0.0548
4	الطباعة والنشر	0.0257
5	الكهرباء	0.0093
6	صناعة الصابون والمنظفات	0.0056
7	معدات النقل الأخرى	0.0031
8	الآلات الكهربائية	0.0012
9	صناعة الدهان	0.0002
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	5.22
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	94.78
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 4 أعلى تسعة قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع النقل البحري والموانئ. وقد احتلت منتجات قطاع المنتجات النفطية المكررة المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع النقل البحري والموانئ بنسبة 4.9062% وقطاع الصناعات التحويلية الاخرى المرتبة الثانية بنسبة 0.2157%. وفي المقابل، جاء قطاع صناعة الدهان في المرتبة التاسعة بنسبة 0.0002%.

الشكل (2) مدخلات قطاع النقل البحري والموانئ حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

